Tikrit University Journal For Rights Year (7) Vol (7) NO (2) Part (1) (2022) 146-175

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية الحقوق
College of Rights

The effectiveness of the International Monetary Fund in Settlement of Iraq's foreign debt after 2003

Dr. Hussam Hameed Shehab
College of Political Sciences, Tikrit University, Salahaddin, Iraq
husamhamedlaw@tu.edu.iq

Ahmed Araak Nayef
College of Political Sciences, Tikrit University, Salahaddin, Iraq
nayeef3338@st.tu.edu.iq

Article info.

Article history:
- Received 30 May 2021
- Accepted 6 June 2021
- Available online 1 Dec 2022

Keywords:
- International Monetary
- Fund.
- Debt.
- Iraqi civilians.
- Iraq.

Abstract: As an oil-producing country that witnessed a great economic recovery, Iraq managed its internal conditions away from foreign loans in the 1970s. But the Iraqi military war with Iran in 1980 exhausted the Iraqi economy and made it fully devoted to serving the war during that period. Due to the huge size of military expenditures, these local resources were unable to cover the military expenditures completely, which prompted Iraq to resort to external loans to finance its increasing military expenditures, which Iraq was unable to repay at the due time because the military wars and the economic blockade imposed on Iraq after the invasion of Kuwait in 1990. This invasion led to the accumulation of loans after 2003 when funders began demanding the repay of their money after lifting the economic blockade on Iraq under Security Council Resolution No. (1483/2003), which obligated Iraq to deal positively with the International Monetary Fund in order to settle its foreign debts.

© 2022 TUJR, College of Right, Tikrit University

فاعلية صندوق النقد الدولي في تسوية المديونية الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. حسام حميد شهاب
كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق
husamhamedlaw@tu.edu.iq

الباحث احمد عراك نايف
كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق
nayeef3338@st.tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٣٠ / أيار / ٢٠٢١
- القبول : ٦ / حزيران / ٢٠٢١
- النشر المباشر : ١/ كانون الأول /٢٠٢٢

الكلمات المفتاحية :
- صندوق النقد الدولي.
- ديون.
- المدنيونية العراقية.
- العراق.

الخلاصة: بالرغم من كون العراق دولة نفطية شهدت انتعاشاً اقتصادياً كبيراً جعلها تُدير أوضاعها الداخلية بمنأى عن القروض الخارجية في سبعينات القرن الماضي، الا ان دخول العراق في حرب مع ايران عام ١٩٨٠ قد انهك الاقتصاد العراقي وجعلهُ مُسخراً بالكامل لخدمة المجهود الحربي في تلك الحقبة، ونظراً لضخامة حجم النفقات العسكرية فان تلك الموارد المحلية لم تتمكن من تغطية النفقات العسكرية بالكامل ما دفع العراق الى اللجوء الى الاقتراض الخارجي لتمويل نفقاته العسكرية المتزايدة والتي لم يستطع العراق تسديدها آنذاك بسبب الحروب العسكرية والحصار الاقتصادي الذي فُرض عليه عقب اجتياح النظام السابق للكويت في عام ١٩٩٠ الامر الذي أدى الى تراكمها بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ حين بدأ الدائنون يُطالبون باستعادة أموالهم بعد رفع الحصار الاقتصادي عن العراق بموجب قرار مجلس الامن المرقم (٢٠٠٣/١٤٨٣) والذي الزم العراق بموجبه بالتعامل بإيجابية مع صندوق النقد الدولي من اجل تسوية ديونه الخارجية.

© ٢٠٢٢، كلية الحقوق، جامعة تكريت

المقدمة :

لقد ادى دخول العراق في حرب مباشرة مع ايران في عام ١٩٨٠ الى استنزاف موارده الاقتصادية والمالية بما فيها احتياطه من العملة الأجنبية، والتي رغم ضخامتها في ذلك الوقت الا انها لم تغطي جميع نفقاته الحربية في حربه مع ايران التي استمرت لثمان سنوات، ما دفع النظام العراقي آنذاك الى اللجوء الى الاقتراض الخارجي لتمويل نفقاته العسكرية، كما ان دخول العراق في حرب جديدة مع الكويت في عام ١٩٩٠ وما تلاها من فرض حصار اقتصادي على العراق وعزله عن محيطه الإقليمي والدولي جعل العراق يتوقف عن خدمة ديونه الخارجية ما أدى الى تراكمها بشكل كبير، لذلك ورث العراق ما بعد ٢٠٠٣ تركة ثقيلة من المديونية الخارجية التي لا يستطيع اقتصاده المتواضع الإيفاء بها، ما أضطر العراق الى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على موافقته على التخفيض كشرط

مسبق فرضه الدائنين من دول نادي باريس، وهي موافقة مشروطة بتبني العراق لبرامج الصندوق والقبول بشروطه التي خلفت الكثير من الاثار على الدولة العراقية بسبب السياسات والبرامج الجديدة للصندوق التي هي طارئة على الواقع الاقتصادي العراقي.

إشكالية البحث: يحاول هذا البحث الإجابة عن العديد من التساؤلات أهمها ما هو صندوق النقد الدولي؟ ما هو حجم المديونية الخارجية العراقية قبل وبعد التخفيض؟ ما مدى مساهمة صندوق النقد الدولي في تخفيضها؟ وما هي الآلية التي اعتمدها الصندوق لتخفيضها؟ ما هي الاثار المترتبة على شروط الصندوق على العراق؟.

فرضية البحث: يقوم هذا البحث على فرضية مفادها انه وعلى الرغم من الجهود التي بذلها صندوق النقد الدولي لتسوية المديونية الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ الا ان استفادة العراق منها كانت نسبية بسبب الشروط التي فرضها الصندوق على العراق كشرط مسبق للتفاوض حول تخفيض ديونه.

منهجية البحث: تم استخدام المنهج التاريخي للتعرف على الخلفية التاريخية لنشأة وتأسيس صندوق النقد الدولي فضلاً عن المنهج التحليلي لمعرفة مدى مساهمة صندوق النقد الدولي في تسوية المديونية الخارجية العراقية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مبحث تمهيدي للتعريف بماهية صندوق النقد الدولي، فضلاً عن مبحثين، تناول المبحث الاول دور صندوق النقد الدولي في تسوية المديونية الخارجية العراقية، وتناول المبحث الثاني الآثار المترتبة على الشروط التي يفرضها الصندوق في تعامله مع العراق.

مبحث تمهيدي

ابتداءً وقبل البحث عن دور صندوق النقد الدولي تجاه العراق، لا بُد من التعرف على ماهية صندوق النقد الدولي وطريقة ظهوره الى حيز الوجود، قبل البحث عن دوره في تسوية المديونية الخارجية العراقية، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول

نشأة صندوق النقد الدولي

وجهت الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٤٤ دعوتها الى دول العالم من اجل الاتفاق على تأسيس نظام نقدي دولي جديد اكثر استقراراً، وفي تموز من عام ١٩٤٤ حضر (٧٣٠) ممثل عن (٤٤) دولة الى مدينة (بريتون وودز) في ولاية (نيو هامبشير) الامريكية، الى المؤتمر الذي عُرف بـ(مؤتمر بريتون وودز) من اجل مناقشة القواعد النقدية الدولية التي يتوجب على الدول الاعضاء الالتزام بها بعد

نهاية الحرب العالمية الثانية [١] ، وقد استهدف هذا المؤتمر إيجاد مؤسسة نقدية تعمل على استقرار أسعار الصرف [*] بين العملات للحيلولة دون تكرار حدوث المشاكل التي واجهت النظام النقدي الدولي خلال فترة ما بين الحربين، والتي كان أهمها انخفاض قيمة العملات نتيجة التنافس ما بين الدول وزيادة الاختلال في موازين المدفوعات [**] ونقص الاحتياطات الدولية، وقد اقترحت الولايات المتحدة الامريكية ممثلة بوزير خزانتها آنذاك (هاري ديكستر وايت) في (مؤتمر بريتون وودز) تأسيس صندوق دولي يعمل على ثبات قيمة العملات للدول الأعضاء، كما اقترح (وايت) أيضاً إيجاد عملة نقدية للتعامل الدولي اطلق عليها (اليونيتاس) والتي تكون قيمتها مرتبطة بالذهب وعلى الدول الأعضاء ان تحدد قيمة عملتها بالذهب او (اليونيتاس) دون ان يكون لها الحرية او الحق في تغيير قيمة عملتها، الا بعد موافقة (٥/٤ أربعة اخماس) الدول الأعضاء في الصندوق، ويتم فتح حسابات دائنة ومدينة في الصندوق تُقيد فيها الأرصدة بـ(اليونيتاس)، اما دور الذهب فيقتصر على عملية التسوية في دفع الفائض من الحساب الجاري للدول الأعضاء وتكون مهمة هذا الصندوق هي السعي الى تثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء من خلال الائتمانات المتبادلة عند حدوث أي اختلال جوهري في ميزان المدفوعات، اما احتياطي الصندوق فيتكون من الذهب والعملات المحلية الأخرى للدول الأعضاء فضلاً عن السندات الحكومية لبلادها،، كما اقترح (وايت) ان يكون حجم حصة الدولة العضو في الصندوق على أساس ما بحوزتها من ذهب ونقد اجنبي ومدى استقرار ميزان مدفوعاتها فضلاً عن حجم دخلها القومي، وهو ما يمثل تعبير واضح عن مصلحة الولايات المتحدة الامريكية التي أصبحت الدولة الأولى على المستوى العالمي من

([١]) أبو عبد الملك سعود خلف، القانون الدولي العام، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ط١، ٢٠١٤، ص٥٠٣.

([*]) يُعرف سعر الصرف بانه "عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية" للمزيد عن سعر الصرف ينظر: بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(١٩٩٧- ٢٠١٠) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر،٢٠١٣.

([**]) يُعرف ميزان المدفوعات بانه "سجل محاسبي تدون فيه جميع العمليات التجارية والمالية والنقدية التي تتم ما بين المقيمين دولة ما ونظرائهم في الخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة" المصدر: إحميمة خالد، ازمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣، ص٧٣.

حيث دخلها القومي واحتياطها الذهبي بدلاً من بريطانيا [١]، اذ كان يُقدر احتياطيها من الذهب في عام ١٩٤٤ بحوالي (٢٤) مليار دولار، من مجموع الاحتياطيات الرسمية العالمية التي كانت تقدر بحوالي (٣٦) مليار دولار، أي انها تمتلك ما نسبته ٣/٢ من احتياطي الذهب العالمي[٢]، وقد حظي هذا المشروع الذي تقدم به (وايت) بتأييد الدول الـ(٤٤) المجتمعة في مؤتمر (بريتون وودز) والذي على أساسه تم تأسيس صندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني / الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

يُمارس صندوق النقد الدولي نشاطه من خلال اجهزته التي ورد النص عليها في ميثاق تأسيسه وهي مجلس المحافظين الذي يُعد بمثابة الجهاز الموسع الذي يضم جميع الدول الاعضاء في الصندوق وهو يُمثل اعلى سلطة إشرافية في إدارة الصندوق، ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة في السنة، عادةً ما يكون اجتماعه في شهر ايلول من كل سنة بالتزامن مع الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك

الدولي، ويضطلع هذا المجلس بالدور الأهم في سياسة الصندوق من خلال رسم السياسة النقدية والبت في قضايا السياسات الكبرى [٣]، والجهاز الثاني هو المجلس التنفيذي الذي يتألف من (٢٤) مديراً ويختص بتسيير المهام العادية (اليومية) لصندوق النقد الدولي ولهُ كل الصلاحيات بذلك عدا الاختصاصات الحصرية لمجلس المحافظين، اما اجتماعات هذا المجلس فهي في العادة ثلاث مرات في الأسبوع مع إمكانية عقد اجتماعات إضافية اذا تطلب الامر [٤]، ومدير عام الصندوق الذي يتم انتخابه من قبل المديرين التنفيذيين لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، اذ يُعتبر المدير العام بحكم منصبه رئيس هيأة الموظفين في الصندوق، استناداً الى نص المادة (١٢/القسم٤/أ)، من اتفاقية تأسيس الصندوق الدولي، كما انهُ يترأس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي دون ان يكون له حق التصويت فيه الا

---

(١) ودان بو عبدالله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الازمات المالية الدولية – دراسة حالة الازمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلسمان،٢٠١٥، ص١٨.

(٢) قحايرة امال، الوحدة النقدية الاوربية الإشكاليات والاثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،٢٠٠٦، ص٧٣.

(٣) برباص الطاهر، اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية والدولية في الاقتصاد–دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر،٢٠٠٨، ص١٠.

(٤) علي وجيه علي، الية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة فلسطين، غزة، ٢٠٠٦، ص١١.

في حالة التصويت المرجح (حالة تساوي الأصوات) [١]، اما الجهاز الرابع والأخير فهو هيأة موظفي الصندوق، اذ يتولى مدير عام الصندوق انتقاء وتعيين مجموعة من الموظفين الاقتصاديين الذين يكونون الهيأة العاملة في الصندوق، مع الاخذ بعين الاعتبار اقصى درجات التخصص والكفاءة في اختيارهم مع توسيع قاعدة الاختيار الى اقصى حد ممكن، ويتعين على عضو هيأة موظفي الصندوق عند تعيينه ان يُقر بعدم قبوله لأية تعليمات ومن اية حكومة او سلطة خارجية عن الصندوق عند ممارسة واجباته الوظيفية في الصندوق، فالعاملون في صندوق النقد الدولي هم موظفون مدنيون دوليون وهم مسؤولون امام الصندوق لا امام سلطاتهم الوطنية، وان ثُلثي موظفي الصندوق تقريباً هم من الاقتصاديين الذين لديهم خبرة بالأمور المالية والنقدية، كما يُضم الصندوق عدد من الادارات والمكاتب التي يرأسها مديرون مسؤولون امام المدير العام، اذ يعمل في الصندوق حوالي (٢٨٠٠ موظف) ينتمون الى (١٣٣ دولة).[٢].

المبحث الأول / جهود صندوق النقد الدولي في تسوية المديونية الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

لقد وجد العراق نفسهُ مدين لعدد كبير من الدائنين المطالبين باستعادة أموالهم بعد سقوط النظام العراقي السابق في عام ٢٠٠٣ في ظل أوضاع اقتصادية صعبة يعيشها الاقتصاد العراقي بعد ان دمرت الحرب الامريكية مؤسساته الاقتصادية وبنيته التحتية، الامر الذي حتم على العراق الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من اجل التوصل الى تسوية مناسبة لتلك المديونية، والتي سيتم توضيح حجمها ودور صندوق النقد الدولي في تسويتها في هذا المبحث من خلال التطرق الى ارتباط العراق بصندوق النقد الدولي بعد العام ٢٠٠٣ ومن ثم التطرق الى مراحل الصندوق في تسوية الدين العراقي الخارجي وسنتناول ذلك في مطلبين.

المطلب الأول / ارتباط العراق بصندوق النقد الدولي بعد عام ٢٠٠٣

لقد حتمت الأوضاع الجديدة في العراق عام ٢٠٠٣ إعادة النظر في علاقاته بالمجتمع الدولي بشكل عام والمؤسسات المالية والنقدية بشكل خاص نظراً لما خلفته الحرب الامريكية من دمار كبير لبنيته التحتية وانهيار مؤسساته الحكومية، بعد ان رفع الحظر الذي كان مفروضاً عليه عقب اجتياح الكويت

([١]) مصطفى يوسف كافي، إدارة الاعمال الدولية، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص١٤٣.

([٢]) احمد سامي مرهون، قرض صندوق النقد الدولي للعراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٢، العدد١٣، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، ٢٠١٧، ص٢١٧.

في عام ١٩٩٠ وعودة العراق الى المجتمع الدولي الذي كانت بدايته من خلال صندوق النقد الدولي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام٢٠٠٣، اذ لم تكتف الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها بالعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق عقب اجتياحه للكويت في عام ١٩٩٠ رغم طول فترة تلك العقوبات واثارها الكبيرة على الشعب العراقي، فلجأت الى استعمال القوة للتدخل في العراق وتغيير نظامه السياسي عن طريق القوة العسكرية[١]، اذ بدأت الولايات المتحدة الامريكية التي احكمت قبضتها العسكرية على العراق في ٢٠٠٣/٤/٩، بإدارة شؤون الدولة العراقية عن طريق تعيينها لـ(بول بريمر) كحاكم مدني يتولى ادارة شؤون الدولة العراقية، فبدأت الولايات المتحدة الامريكية بمطالبة دائني العراق بما فيهم تلك الدول التي عارضت مشروع الحرب الامريكية على العراق(روسيا و الصين) بإلغاء ديونها تجاه العراق او تخفيضها بشكل كبير، وذكر وزير الخزانة الامريكية آنذاك (جون دبليو سنو) انه "لا ينبغي اثقال شعب العراق بتلك الديون التي راكمها نظام ديكتاتور رحل الان" وقد اثار هذا التصريح قضية "الديون البغيضة" وضرورة اعتبار الدين العراقي ضمن "الدين البغيض" [*]، وقد رحب أعضاء مجلس الوزراء العراقي في الحكومة العراقية المؤقتة آنذاك باعتبار ديون العراق الخارجية "ديوناً بغيضة" باعتبار انها عُقدت في عهد النظام العراقي السابق ودون موافقة الشعب العراقي فضلاً عن انها لم تستخدم او تخصص لأغراض التنمية، وانما كان النظام السابق يستخدمها لإدامة مجهوده الحربي في حربه مع ايران، الا انه ووفقاً لرئيس الوزراء العراقي في حكومة العراق المؤقتة آنذاك الدكتور (اياد علاوي) فان وزارة الخزانة الامريكية

---

(١) سؤدد فؤاد الالوسي، الغزو الأمريكي للعراق حقائق وأرقام، عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٥٧.

(*) تعود نظرية الديون البغيضة الى أستاذ القانون الروسي (الكسندر ساك) الذي يُعد اول من تناول موضوع الديون الخارجية للدول في حالة تغيير أنظمتها السياسية في كتابه الشهير (الدين البغيض) الصادر عام ١٩٢٧، وتقوم فكرة الدين البغيض بحسب ما يرى (الكسندر ساك) ان الديون الخارجية للدولة تُعد ديوناً بغيضة اذا ما استُخدمت هذه القروض لمنافع شخصية دون المنفعة العامة كاستخدامها لتقوية الحاكم لنظام حكمه في دولته وبما يُمكنه من مواجهة أي حركات تمرد ضده او غيرها من الأمور التي لا تمثل المصلحة العامة في دولته، وبالتالي فان مثل هذا الدين يُعتبر دين شخصي للنظام الحاكم ويسقط بسقوطه، وان الحكومات اللاحقة غير مُلزمة بتسديد هذا النوع من الديون، وقد دفعت بعض الدول بهذا الاتجاه بعد تغيير أنظمتها السياسية من اجل عدم تحمل ديون الأنظمة الاستبدادية التي كانت تحكم البلاد، كما حصل في قضية ديون النظام السياسي السابق في راوندا عام ١٩٩٨، والتي تم الاقرار بعدم شرعيتها كون تلك القروض كانت قد استُخدمت لشراء الأسلحة التي استُخدمت في جرائم الإبادة الجماعية، للمزيد عن الديون البغيضة ينظر: فالح مطر نغيمش، الديون السيادية والبغيضة للعراق"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد٥٨، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء: ٢٠١٨)، ص٣٦وص٣٧.

رفضت اعتبار ديون العراق الخارجية ضمن الديون البغيضة او الغاء ديونه الخارجية بالكامل [١] وكان الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) (الابن) قد عين وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جيمس بيكر) مبعوثاً الى العراق واوكل اليه مهمة التفاوض مع الدول الدائنة للعراق من اجل التوصل الى اتفاق محدد لتسوية ديون العراق الخارجية[٢]، وخلال الفترة التي سبقت تشكيل اول حكومة عراقية رفضت المنظمات الدولية مساعدة العراق او التعامل معه (حتى على مستوى المساعدة الفنية) لحين تشكيل حكومة عراقية معترف بها دولياً، ولم يكن هناك أي اتصال او تعاون ما بين العراق وصندوق النقد الدولي، او اياً من المنظمات الدولية الأخرى، واستمر هذا الحال حتى اصدر مجلس الامن قراراه المرقم (١٤٨٣ في ٢٠٠٣/٥/٢٢) والذي اعترف بموجبه بالاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق كما تضمن هذا القرار رفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على العراق في عهد النظام السابق، فضلاً عن ان هذا القرار قد تضمن ايضاً الزام العراق بالتعامل بإيجابية مع صندوق النقد الدولي من اجل تسوية ديونه الخارجية

السابقة (ديون النظام السياسي السابق)[٣] وعندما نقلت الولايات المتحدة الامريكية او "سلطة الائتلاف" المحتلة السيادة الى الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٠٠٤/٦/٢٩، اعلن صندوق النقد الدولي اعترافه بالحكومة العراقية (المؤقتة) وهي خطوة مهمة تمهد الطريق امام العراق للحصول على قروض مالية من الصندوق [٤] فارسل الصندوق بعثة تقصي الحقائق الى العراق تلتها مرحلة تقييم الاقتصاد الكلي العراقي من جانب صندوق النقد الدولي تمهيداً لاحتساب ديونه الخارجية وإيجاد آلية مناسبة لتسويتها [٥]، فكان العراق آنذاك امام خيارين فيما يتعلق بديونه الخارجية.

الخيار الأول: انكار ديونه الخارجية والامتناع عن تسديدها، الا ان لجوء العراق الى مثل هذا الخيار قد تترتب عليه مخاطر كبيرة تتمثل بفقدان العراق لمصداقيته امام الدائنين الخارجيين فضلاً عن ان لجوء

---

(١) بسام يوسف، صندوق النقد الدولي في العراق التعامل مع الاحتلال الأمريكي وتخفيض الديون، والمشروطية، وإعادة الإعمار، تونس، مؤسسة فريدريش ايبرت، ٢٠٢٠، ص١٢٨.

(٢) إعادة اعمار العراق، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الازمات (الشرق الأوسط)، رقم ٣٠ في ٢ أيلول ٢٠٠٤، ص٢٣.

(٣) بسام يوسف، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.

(٤) عبد الكريم العلوجي، الحقيقية الغائبة، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد للطباعة والنشر، ٢٠١١، ص٩٦.

(٥) بسام يوسف، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.

العراق لمثل هذا الخيار يحرمه من الحصول على اية قروض خارجية في المستقبل، بل انه قد يترتب عليه اعلان افلاسه والحجز على أمواله في الخارج للتعويض عن ذلك الدين [١].

الخيار الثاني: طلب العراق إعادة جدولة ديونه الخارجية، أي إعادة ترتيب دينه الخارجي وتأجيل موعد سداده لحين تحسن أوضاعه الاقتصادية واستعادة اموره الطبيعية، وهو الخيار الذي ذهب اليه العراق في تعامله مع دائنيه الخارجيين [٢].

لكن الذهاب الى إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المدينة بما فيها العراق يتطلب اولاً وقبل كل شيء المرور عبر صندوق النقد الدولي وموافقته على إعادة جدولة تلك الديون [٣] ومن هنا كانت بداية عودة علاقة العراق بصندوق النقد الدولي بعد تغيير نظامه السياسي في عام ٢٠٠٣ اذ دخل العراق في مفاوضات مع الصندوق من اجل الاتفاق على تخفيض مديونيته الخارجية التي جرى تخفيضها على شكل مراحل.

المطلب الثاني / مراحل تخفيض المديونية الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

لقد ورث العراق ما بعد ٢٠٠٣، تركة ثقيلة من الديون الخارجية التي اقترضها النظام السابق لتمويل حروبه التي خاضها في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، والتي كان على الحكومة العراقية الجديدة تسويتها مع الدائنين بعد سقوط النظام العراقي السابق في عام ٢٠٠٣، والتي لا يُمكن تسويتها مع الدائنين الخارجيين دون موافقة صندوق النقد الدولي، لان اول شرط من شروط الدائنين الذين يأتي في مقدمتهم نادي باريس [*] هو اتفاق العراق مع صندوق النقد الدولي على آلية وشروط تلك التسوية قبل

([١]) محلوفي عبد السلام، ازمة المديونية ولجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي، الجزائر: بلا سنة نشر، ص بلا.

([٢]) المصدر نفسه، ص بلا.

([٣]) ابتهال محمد رضا و علي عباس سميران، "العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢، (الجامعة المستنصرية، بغداد: ٢٠٠٩)، ص٦٠.

([*]) نادي باريس هو مجموعة غير رسمية يضم مجموعة من الدول (١٩) دولة من اكبر اقتصاديات العالم، أنشئ في عام ١٩٥٦، يقع مقره في باريس ويرأسه احد كبار موظفي الخزانة الفرنسية، تلجأ اليه الدول المدينة عندما لا تكون قادرة على تسديد ديونها في موعدها المحدد، لتأجيل موعد تسديد ديونها وتحديد اجال جديدة ميسرة، اذ تُقدم هذه الدول (المدينة) طلباً الى دول النادي لإعادة جدولة ديونها، بحضور عدد من المراقبين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، و لا يتم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الا بعد توقيع المدين لاتفاق (خطاب النوايا) مع صندوق النقد الدولي الذي له الحق في قبوله او رفضه، فاذا ما قبله الصندوق يُصبح بإمكان الدولة المدينة الحصول على قروض جديدة وإعادة جدولة ديونها القديمة، وهو يختلف عن (نادي لندن) الذي يضم

الدخول في اية مفاوضات معهم، فضلاً عن ان عقد العراق اتفاقات مع صندوق النقد الدولي يُتيح له الحصول على قروض جديدة تساعده في إدارة أوضاعه المالية والاقتصادية الصعبة، فكان على العراق استثمار عودة علاقاته مع صندوق النقد الدولي من اجل التوصل الى تسوية مناسبة لديونه الخارجية مع دائنيه والتخلص منها، وقد كان لصندوق النقد الدولي دور كبير في عملية تخفيض وإعادة جدولة الديون العراقية وفقاً لاستراتيجية جديدة اعدها صندوق النقد الدولي لتسوية ديون العراق الخارجية تختلف عن خططه ومبادراته السابقة كـ(خطة بيكر لتخفيض مديونية الدول النامية) او (مبادرته لتخفيض مديونية الدول المثقلة بالديون)، وانما عمل الصندوق على تسوية ديون العراق الخارجية من خلال خطة جديدة اعدها الصندوق لتسوية المديونية الخارجية العراقية مع الدائنين الخارجيين، فبعد موافقة صندوق النقد الدولي على عملية إعادة جدولة ديون العراق الخارجية قدم الصندوق خطة جديدة لتسوية مديونية العراق الخارجية مع دائنيه وفقاً لما عُرف بـ(قاعدة ايفيان لإدارة وتخفيف ديون العراق Iraq's debt management and mitigation role in Evian's)، ووفقاً لهذه القاعدة يتم اخضاع الدول المثقلة بالديون والتي تريد تخفيض مديونيتها الخارجية الى تحليل استدامة دينها العام لدى صندوق النقد الدولي، واستناداً الى هذا التحليل يتم الحكم على الدولة التي تريد تخفيض مديونيتها الخارجية وفيما اذا كانت تُعاني من ازمة سيولة مالية او انها تُعاني من مشكلة تتعلق باستدامة دينها العام (القدرة على تحمل الدين)، فاذا ما قرر صندوق النقد الدولي بان هذه الدولة تعاني من ازمة سيولة مالية مؤقتة فحينها يتم إعادة جدولة ديونها الخارجية، اما اذا ما وجد الصندوق ان هذه الدولة تعاني من مشكلة تتعلق باستدامة دينها العام (عدم قدرتها على تحمل الديون الخارجية)، وانها لا تستطيع الإيفاء بالتزاماتها المالية المتعلقة بدينها العام، فحينها يتم تخفيض ديونها الخارجية مع إعادة جدولة المتبقي منها[١]، وفي حالة العراق وجد صندوق النقد الدولي ومن خلال تحليله لاستدامة الدين العراقي لمعرفة مدى قدرة العراق على تحمل ديونه الخارجية وجد الصندوق ان العراق غير قادر على تحمل ديونه الخارجية الكبيرة التي ورثها من النظام السابق وان الإبقاء على دينه كاملاً يُلحق بالعراق اضراراً كبيرة ويؤثر بشكل سلبي على قدرته المالية

مجموعة من البنوك التجارية التابعة للدول المتقدمة ويختص بتسوية وإعادة جدولة الديون التجارية الغير رسمية. المصدر: مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، بغداد: دار الضياء للطباعة والنشر، ٢٠١٥، ص٧٨

(١) احمد حامد جمعة، تحليل استدامة الدين العام في ظل تقلب الإيرادات النفطية في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٨، ص٩٢.

المستقبلية لعدم امتلاك العراق لموارد مالية متعددة ومستدامة كونه يعتمد بشكل أساسي على مورد ريعي واحد الا وهو النفط، لذلك فان الصندوق أوصى بتخفيض مديونية العراق مع إعادة جدولة المتبقي منها [١]، لكن ديون العراق الخارجية لم تكن معروفة بشكل دقيق، اذ لا توجد إحصائية متفق عليها فيما يتعلق بحجم مديونية العراق الخارجية ، فالولايات المتحدة الامريكية تقدرها بحوالي (١٢٠ مليار دولار) والأمم المتحدة تقدرها بحوالي (١٣٧ مليار دولار) اما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيقدرانها بـ(١٢٧ مليار دولار)، كما تختلف هذه التقديرات ايضاً فيما يتعلق بتوزيع هذه الديون على

الدائنين داخل نادي باريس وخارجه [٢] ويُعود السبب في تباين تقديرات حجم المديونية الخارجية العراقية الى اختلاف وجهات النظر الدولية حول طبيعة تلك القروض، فعلى سبيل المثال نجد انه وفي بداية اندلاع الحرب العراقية الإيرانية قدمت دول الخليج العربي للعراق (٣٠ مليار دولار) لدعمه في حربه ضد ايران، وكان النظام العراقي السابق يرى ان هذه الأموال هي (منحة) من الدول الخليجية للعراق نظير دفاعه عن البوابة الشرقية للوطن العربي، في حين ان دول الخليج العربي اعتبرتها ديون واجبة السداد بعد عام ٢٠٠٣ [٣].

وكان نادي باريس قد اشترط ذهاب العراق للتفاوض مع صندوق النقد الدولي قبل القيام باي إجراءات للتفاوض معه، وبعد مفاوضات طويلة اجراها العراق مع الصندوق ودول نادي باريس عقد العراق أولى اتفاقياته مع الصندوق (اتفاقية المساندة الطارئة Emergency Post Conflict Asistence (او (EPCA)، والتي تمثل احد اهم متطلبات الدخول في مفاوضات مع نادي باريس [٤] والتي على أساسها تم التوصل الى اتفاق مع الدائنين في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٤ يتم بموجبه الغاء (٨٠%) من ديون العراق الخارجية وفقاً للشروط التالية:

---

(١) ازمة الديون الخارجية والتنمية، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم A/60/139 في ٢٧ تموز ٢٠٠٥، ص٩ وص١٠.

(٢) محمد عبد صالح، العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق فترة ما بعد ٢٠٠٣-دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد٢٧، (كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠)، ص٥٩.

(٣) بدر غيلان، "ديون العراق الكريهة"، صحيفة المدى، بغداد، العدد٢١١، ٢٥ أيلول ٢٠٠٤، ص بلا.

(٤) عماد خليل إبراهيم وشيماء عبد الستار جبر، دور صندوق النقد الدولي في إدارة الديون العراقية، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية تحت شعار الابداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الاعمال، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، ٢٨-٢٠١٨/١١/٢٩، ص١٢٠.

١-الغاء نسبة ٣٠% بشكل فوري حال توقيع الاتفاقية.

٢- الغاء نسبة ٣٠% أخرى عند اتفاق الحكومة العراقية على تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي.

٣- الغاء ٢٠% إضافية عند اعلان صندوق النقد الدولي نجاح العراق بتطبيق برنامجه الاصلاحي والذي تبلغ مدته ثلاث سنوات بكافة شروطه.

٤- منح العراق فترة سماح مدتها ست سنوات، لا يدفع العراق في الثلاث سنوات الأولى منها أي مبلغ، على ان يقوم بدفع جزء من الفوائد في الثلاث سنوات الأخرى ابتداءً من عام ٢٠٠٨.

وبالفعل تم الغاء (٨٠%) من ديون دول نادي باريس في كانون الأول من عام ٢٠٠٨ بعد اعلان صندوق النقد الدولي نجاح العراق بتطبيق البرنامج الإصلاحي لصندوق النقد الدولي [١].

اما مديونية العراق تجاه الدول الأخرى خارج نادي باريس فقد بلغت (٩,١٧ مليار دولار) قبل تخفيضها لتبلغ (٩,٢ مليار دولار)، اذ قام العراق وبالتزامن مع اتفاقه مع دول نادي باريس بإجراء العديد من المفاوضات مع تلك الدول وعقد الاتفاقيات الثنائية معها، وبموجب هذه الاتفاقيات تم الغاء (٨٠%) من ديون العراق الخارجية على النحو التالي: [٢].

١-الغاء ٤٠% من ديون العراق خلال عام ٢٠٠٦ .

٢- الغاء ٤٠% أخرى من ديون العراق خلال عام ٢٠٠٧,

٣- تسديد الـ٢٠% المتبقية منها خلال ثلاث سنوات ابتداءً من عام ٢٠٠٦، وبمعدل ٧% سنوياً.

اما فيما يتعلق بديون الدول الخليجية (السعودية، الكويت، قطر) فكانت تتراوح من (٣٠-٤٠ مليار دولار)، اما الامارات العربية المتحدة فقد اطفئت جميع ديونها تجاه العراقية وبنسبة (١٠٠%) [٣] الى جانب كل من (الولايات المتحدة الامريكية ، الصين، سلوفاكيا، مالطا، قبرص، أستراليا) [٤] .

---

(١) محمود حسين علي وحسين علي كيطان، "الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد١، العدد الخاص بالمؤتمرات، (جامعة واسط: ٢٠١٢)، ص بلا.

(٢) سامي حميد الجميلي واخرون، تطور الدين العام في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨، متاح على الرابط http://ufds.uofallujah.edu.iq/ تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٥.

(٣) المصدر نفسه، ص١٦.

(٤) عماد خليل إبراهيم وشيماء عبد الستار جبر، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

ت	اسم الدولة	ديونها قبل التخفيض	ديونها بعد التخفيض
١	دول نادي باريس	٥١,٦ مليار دولار	٩,٩ مليار دولار
٢	دول خارج نادي باريس عدا الدول الخليجية	١٧,٩ مليار دولار	٢,٩ مليار دولار
٣	ديون الدول الخليجية (السعودية، الكويت، قطر)	٣٠-٤٠ مليار دولار	٤,٣٠ مليار دولار

جدول يوضح ديون العراق الخارجية قبل وبعد عقد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لتخفيضها، المصدر: عماد خليل إبراهيم وشيماء عبد الستار جبر، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

وبذلك يكون العراق قد نجح في التخلص من (١٠٠ مليار دولار) من ديونه الخارجية وإعادة جدولة المتبقي منها لمدة (٢٣ سنة) تنتهي في عام ٢٠٢٨، الامر الذي اعطى العراق فرصة كبيرة فيما يتعلق بتأخير فترة سداد ديونه الخارجية لحين تحسن أوضاعه المالية والاقتصادية [١].

المبحث الثاني / الاثار المترتبة على قبول العراق لشروط وبرامج صندوق النقد الدولي

بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها صندوق النقد الدولي مع نادي باريس وبقية الدائنين الاخرين من اجل تخفيض مديونية العراق الخارجية الا ان الصندوق كان قد اشترط على العراق الالتزام بتطبيق برامجه الإصلاحية التي تتضمن مجموعة من الشروط التي يجب على الحكومة العراقية الالتزام بتطبيقها لكي يتم الموافقة على عملية التفاوض مع الدائنين والاتفاق على عملية التخفيض، وسيتم التعرف على طبيعة تلك الشروط والاثار الناتجة عنها من خلال هذا المبحث وكالاتي:

المطلب الأول / المشروطية في تعامل صندوق النقد الدولي مع العراق

ان لجوء العراق الى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونه الخارجية في عام ٢٠٠٤ كان يُحتم عليه وفي كل جولة من جولات التفاوض مع دائنيه الالتزام ببرنامج (اصلاح اقتصادي) يتضمن العديد من الشروط المفروضة من قبل الصندوق والواجبة التنفيذ بالنسبة للعراق، الامر الذي انعكس سلباً على سيادته الوطنية (السياسية والاقتصادية) واضعف من سيطرته الوطنية، كما ان عدم تنفيذه لتلك الشروط يعني حرمانه من أي دعم مالي من قبل صندوق النقد الدولي او الدائنين الاخرين، اذ يحرص الصندوق دائماً على متابعة تنفيذ جميع شروطه التي يفرضها من خلال تقارير (ربع او نصف سنوية) يُصدرها

---

(١) احمد سامي مرهون، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٨.

الصندوق[١]، فبعد صدور قرار مجلس الامن (١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣) الذي اوجب على العراق التعامل بإيجابية مع الصندوق لجأ العراق الى صندوق النقد الدولي كشرط مسبق للتفاوض حول إعادة جدولة ديونه الخارجية فقدم صندوق النقد الدولي شروطه المسبقة لإعادة جدولة ديونه الخارجية والتي يحرص الصندوق على تطبيقها على جميع الدول المدينة والتي تتمثل بالاتي[٢].

اولاً: تحرير الأسعار: ويتضمن هذا الشرط الزام الدولة العراقية بتحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخلها في تحديد الأسعار، ورفع الدعم عن السلع الضرورية، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات والاضرار بشريحة ذوي الدخل المحدود.

ثانياً: اتباع سياسة الخصخصة: أي زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب القطاع العام، عن طريق تصفية وبيع مشاريع القطاع العام الى القطاع الخاص بهدف تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح، الامر الذي يؤدي الى تسريح الاف العاملين ومن ثم زيادة نسبة البطالة في الدولة وهذا يؤدي بالنتيجة الى عدم استقرار الدولة زيادة التباين الطبقي فيها.

ثالثاً: تحرير التجارة: عن طريق الزام الدولة العراقية بتخفيض سعر صرف عملتها المحلية وإلغاء كافة القيود على المدفوعات التجارية.

رابعاً: اتباع سياسات تقشفية: عن طريق الزام الدولة العراقية بتقليل النفقات العامة من اجل تقليل العجز الحاصل في موازنتها السنوية، وهي سياسة ذات نتائج سلبية كبيرة على شرائح المجتمع من ذوي الدخل المحدود كونها تقوم على تقليل الإعانات الحكومية وتؤدي الى رفع أسعار السلع الضرورية [٣].

الا ان سياسة تخفيض المديونية الخارجية للعراق وإعادة جدولة المتبقي منها لم تكن كافية بالنسبة للعراق، نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يشهدها بسبب اثار الحصار الاقتصادي الذي كان مفروض عليه والحرب الامريكية الأخيرة فضلاً عن ثقل مديونيته الخارجية، اذ كانت بذمة العراق التزامات مالية كبيرة تجاه دائنيه، كون العراق لم يقم سابقاً بدفع اية مستحقات مالية لدائنيه بسبب الحصار الاقتصادي الذي كان مفروض عليه، ولذلك كان على العراق ان يتقدم بطلب الحصول على قروض

---

(١) عبد الرسول جابر، كلف التحول الى اقتصاد السوق في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ١٣،عدد ٣،(كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية: ٢٠١١)، ص٨٨.

(٢) علي مؤيد سعيد، مديونية العراق في ضوء قرارات مجلس الامن ودور البنك المركزي العراقي في ادارتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص٧٦.

(٣) فلاح خلف الربيعي، العراق وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، بغداد، العدد٢٠٠٥،٤٣٦.

مالية لتسوية التزاماته المالية تجاه دائنيه فضلاً عن معالجة أوضاعه الاقتصادية الداخلية وتصحيح ميزان مدفوعاته الذي عانى من اختلالات كبيرة نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٨، فربط صندوق النقد الدولي عملية إعادة الجدولة والحصول على تلك القروض بعدد من الشروط الملزمة للعراق والتي يأتي في مقدمتها [١].

١- زيادة أسعار المشتقات النفطية.

٢- خصخصة شركات القطاع العام.

٣- فسح المجال للاستثمارات الأجنبية.

٤- إزالة الدعم الحكومي عن التجهيزات الزراعية [٢].

٥- تخفيض الانفاق الحكومي.

٦- زيادة الرسوم والضرائب على المؤسسات الخدمية العامة.

٧- رفع أسعار الفائدة وخفض قيمة العملة الوطنية [٣].

المطلب الثاني / الآثار المترتبة على شروط وبرامج صندوق النقد الدولي على العراق

لقد كانت مساعدة صندوق النقد الدولي الى العراق مساعدة مشروطة بالتزام العراق ببرامج الصندوق وشروطه، بالرغم من عدم ملائمتها لواقع الاقتصاد العراقي، لكن رفض شروط الصندوق يعني الحرمان من موارده المالية لان الحصول على قروض الصندوق مرهون بتطبيق كافة شروطه التي يحرص الصندوق على متابعة مدى التزام الدول المدينة بتطبيقها من خلال التقارير الدورية التي يُصدرها، وطالما ان هذه القروض مشروطة بشروط لا تنسجم وواقع العراق، فانه سيترتب عليها عدد من الاثار السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية التي سيتم التعرف عليها من خلال هذا المطلب وكالاتي:

([١]) عماد خليل إبراهيم وشيماء عبد الستار جبر، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

([٢]) مليحة جبار عبد، جدلية الدور الاقتصادي للدولة واشكالية التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٩، ص١١٧.

([٣]) فالح مطر نغيمش و نسرين مصطو شرفاني، الازمة المالية الراهنة ولجوء العراق الى صندوق النقد الدولي الاثار والبدائل الأخرى، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد ١٤، عدد٥٨،(الجامعة المستنصرية: ٢٠١٧)، ص١٤.

اولاً: الآثار السياسية

اذ يُلاحظ انه وبعد سقوط النظام العراقي السابق في عام ٢٠٠٣، ولجوء الحكومة العراقية الجديدة الى تسوية ديونها القديمة مع الدائنين الذين يأتي في مقدمتهم نادي باريس ومحاولة تخفيضها الى اقصى حد ممكن، كان يتوجب على العراق اولاً الحصول على موافقة صندوق النقد الدولي وعقد الاتفاقيات معه قبل الدخول في اية مفاوضات مع دول نادي باريس، فاستغل الصندوق مسألة الديون العراقية السابقة كمدخل للتأثير على سياسته الاقتصادية الوطنية واجراء عدد من التغييرات الهيكلية المطلوبة وبما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد العالمي[١] فاشترط الصندوق ان الغاء بعض تلك الديون او إعادة جدولتها يستلزم دخول العراق في مفاوضات معه من اجل الاتفاق على برامج جديدة "للتثبيت والتكييف الهيكلي" والتي أصبحت فيما بعد احد بنود (خطاب النوايا) الذي عقده العراق مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٤، والتي التزم العراق بموجبها بإجراء إصلاحات اقتصادية أهمها (تقليل النفقات الحكومية والتحول نحو الخصخصة)، باعتبار ان الفكرة الأساسية التي يروج لها صندوق النقد الدولي هي ان الدول النامية بما فيها العراق لا تحتاج الى الأموال الكبيرة من الجهات الرسمية، بقدر ما تحتاج الى الأموال الخاصة، والتي يتطلب الحصول عليها تأمين الدولة للبيئة المناسبة لها واجراء التغييرات الهيكلية اللازمة التي تحفز مجيئ مثل هذه الأموال فتحول العراق من دولة كانت ترزح تحت وطأة الحصار، الى دولة امام دائنين جدد فاصبح العراق ملزماً بقبول جميع الشروط المفروضة عليه، اذ حرص الصندوق ومنذ البداية على الزام العراق باتباع سياسة الخصخصة وضمان نقل ملكية المشاريع العامة في العراق الى القطاع الخاص، كما طُرحت مسألة شراء صكوك الديون وبأسعار لا تتناسب واسعارها الحقيقية بحيث يتمكن أصحابها من تحويلها الى مساهمات عينية في ملكية أصول القطاع العام، وهو امر في غاية الخطورة، لأن قبول العراق بمبادلة ديونه الخارجية بالأصول الإنتاجية يعني تملك المستثمرين الأجانب للقطاع العراقي العام الذي تغطي نشاطاته مجمل الحياة الاقتصادية في العراق وسيُصبح لهؤلاء المستثمرين الأجانب مصالح حيوية في العراق باعتبارهم يُشاركون الدولة العراقي في ملكية هذه الأصول[٢]. كما ان

---

(١) عدنان حسين يونس، دور الدولة الاقتصادي ومهمات اصلاح الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مجلد٨، عدد٤/ انساني، (جامعة كربلاء: ٢٠١٠)، ص١٦٣.

(٢) عبد الرحمن عناد، "اختلال المعادلة في علاقة العراق بصندوق النقد والبنك الدوليين"، صحيفة المدى، بغداد، العدد ١١٤١، ٢٠٠٨، ص بلا.

فرض الصندوق على العراق تبني برامجه الإصلاحية قد زاد من تبعية العراق الى الصندوق، لأن هذه البرامج غير المنسجمة مع الواقع الاقتصادي للعراق قد أنتجت أزمات مالية واقتصادية في الاقتصاد العراقي لم تستطع الحكومات العراقية معالجتها الا عن طريق صندوق النقد الدولي، بمعنى ان أمر إدارة تلك الازمات الداخلية قد انتقل من الحكومات العراقية الى صندوق النقد الدولي، ما يعني فقدان الدولة العراقية لسيادتها في معالجة ازمتها الداخلية وهو ما يُمثل انتهاكاً للسيادة الوطنية العراقية[١].

ثانياً: الاثار الاقتصادية

يرى البعض ان لجوء العراق الى صندوق النقد الدولي بعد تغيير نظامه السياسي في عام ٢٠٠٣ له العديد من الفوائد والايجابيات التي انعكست على الاقتصاد العراقي والتي يأتي في مقدمتها جهود صندوق النقد الدولي في الغاء (٨٠%) من ديون العراق الخارجية وإعادة جدولة المتبقي منها على مدى (٢٣ سنة)، فضلاً عن المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق للعراق في كل ازمة مالية يتعرض لها، كون هذه القروض تسهم وبشكل مباشر في توفير السيولة المالية للعراق وتمكنه من تغطية العجز الحاصل في موازناته السنوية العامة، كما ان اشتراط الصندوق تدقيق بيانات جميع الموظفين الحكوميين للتخلص من الموظفين الوهميين من شأنها ان تقضي على الفساد وتُقلص النفقات الحكومية[٢] فضلاً عن ان اشتراط الصندوق على العراق تطوير نظامه المالي لمواكبة التطورات العالمية في مجال الأنظمة النقدية والمالية الحديثة يُساعد صانع القرار في الحصول على المعلومات الضرورية التي تمكنهُ من تحديد أولويات الانفاق الحكومي ما يُسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للأموال العامة [٣] الا ان هذا لا يعني عدم وجود اثار اقتصادية سلبية على الاقتصاد العراقي نتيجة لتبني الحكومة العراقية لبرامج الصندوق والتزامها بتطبيق شروطه، اذ رافق تطبيق العراق لتلك الشروط العديد من الاثار السلبية التي تمثلت بإرتفاع أسعار بعض السلع والمنتجات وتسريح العاملين في المؤسسات العامة نتيجة لتبني العراق لسياسة الخصخصة، الامر الذي نتج عنه عدم استيعاب كثير من فئات المجتمع لهذا التحول نحو الخصخصة، سيما في القطاعات العامة المهمة كالكهرباء مثلاً التي اعتاد العراقيون على توفرها بأسعار

---

(١) هاشم محمد عبد الله، تحليل بعض الموازنات الحكومية العربية والإقليمية وإمكانية تكيفها للازمات المالية للمدة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد٣، عدد٦، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار: ٢٠١١)، ص٢٩٣.

(٢) عماد خليل إبراهيم وشيماء عبد الستار جبر، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

(٣) غازي عثمان محمود و جبار احمد عبد الله، دراسة واقع الموازنة العامة في إقليم كوردستان العراق وطرق تطويرها، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مجلد٩، عدد ٣٥،(كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء: ٢٠١٣)، ص٣٢٦.

مدعومة من الدولة دون أي تقنين، والسبب في ذلك يعود الى ان هذا التحول قد تم بشكل مفاجئ دون تهيئة البيئة المناسبة

لها [١] كما ان برامج الصندوق تؤدي وعلى المدى الطويل الى إصابة الاقتصاد العراقي بالركود الاقتصادي، لأنها تستوجب اتباع سياسات انكماشية كتخفيض النفقات العامة، الامر الذي يؤدي الى امتصاص السيولة المحلية وتراجع القدرة الشرائية[٢] كما انها تؤدي الى تغيير طبيعة دور الدولة العراقية ، لان التحول الى اقتصاد السوق يجعل من القطاع الخاص قائداً للاقتصاد الوطني ويُهمش دور الدولة، باعتبار احد اهم شروط التحول نحو اقتصاد السوق هو عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فضلاً عن ان تبني الحكومة العراقية لبرامج الصندوق أدى الى اغلاق المعامل الوطنية لتحل محلها المنتجات الأجنبية حتى وان كانت ذات جودة منخفضة، ليتم فيما بعد بيع تلك المعامل الى القطاع الخاص بزعم انها لم تعد صالحة للعمل[٣].

ثالثاً: الآثار الاجتماعية

لا تقتصر الاثار السلبية لبرامج وقروض صندوق النقد الدولي في العراق على الجانب السياسي والاقتصادي فحسب، بل تتعداها الى الجانب الاجتماعي لما لها من تأثير مباشر على حياة المواطنين، اذ تسعى الدولة العراقية الى تقديم الإعانات الاجتماعية الضرورية لأفراد المجتمع من خلال دعمها لأسعار السلع الضرورية وبما يضمن الحصول عليها من قبل جميع افراد المجتمع سيما الطبقات الفقيرة، الا ان تبني العراق لبرامج صندوق النقد الدولي وقبول شروطه المصاحبة للقروض يحتم على الدولة العراقية تقليل او حتى إزالة ذلك الدعم الحكومي والاتجاه نحو الخصخصة واتباع سياسات انكماشية دون الاخذ بنظر الاعتبار الآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك، فقد ادى التزام العراق بتطبيق شروط وبرامج الصندوق الى زيادة نسبة الفقر في البلاد بسبب انسحاب الدولة العراقية من بعض

([١]) نزار ذياب عساف واحمد عباس عبد الله، "تجارب الخصخصة في بعض البلدان العربية وإمكانية تطبيقها في الاقتصاد العراقي"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد٢، عدد٤، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار: ٢٠١٠)، ص بلا.

([٢]) سعد حسن علي واخرون، تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق، بعد التعديل للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٦١،(بغداد: ٢٠٢٠)، ص٢٣١.

([٣]) منى يونس حسين، اتجاه الانتقال الى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح والتحول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد٢٦،(بغداد: ٢٠١١)، ص١٤٧وص١٤٨.

النشاطات الاقتصادية تطبيقاً لبرامج وشروط صندوق النقد الدولي الامر الذي أدى الى تراجع الحالة الاجتماعية والاقتصادية واتساع دائرة الفقر في العراق[١] ، اذ أسهمت برامج الصندوق وبصورة مباشرة في زيادة معدلات الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣، خاصة وان الصندوق قد الزم الحكومة العراقية برفع أسعار الوقود والسلع الضرورية وإزالة الدعم عن البطاقة التموينية [٢] التي تُعد بمثابة "صمام الأمان للعوائل العراقية" والوسيلة الوحيدة لإعانة الشعب العراقي وانقاذه من الفقر، اذ يعيش اليوم اكثر من أربعة ملايين فرد عراقي دون خط الفقر وستة ملايين اخرين على مفردات البطاقة التموينية [٣] وعليه فان تقليل الدعم الحكومي عنها قد ساهم في زيادة نسبة الفقر في العراق، كما ان التزام الحكومة العراقية بتطبيق شروط وبرامج صندوق النقد الدولي قد عزز وبشكل كبير من التفاوت في توزيع الدخل بين أبناء الشعب العراقي كون هذه البرامج تعزز من أوضاع الفئات العليا في المجتمع على حساب الفئات الأخرى من ذوي الدخل المحدود من خلال تأكيدها على ضرورة تخفيض قيمة العملة الوطنية ورفع أسعار الفائدة محلياً، الامر الذي ينتج عنه تقليص القيمة الحقيقية للأجور بالنسبة لذوي الدخل المحدود من أبناء الطبقة الوسطى والدنيا والذين يُمثلون الجزء الأكبر من فئات المجتمع العراقي، مقابل زيادة الأرباح بالنسبة للفئات العليا في المجتمع [٤] فضلاً عن ان تلك الشروط والبرامج قد أدت الى زيادة معدلات البطالة في الدولة بعد ان التزمت الحكومة العراقية بإيقاف التعيينات الحكومية وتحويل ملكية المؤسسات العامة الى القطاع الخاص وتسريح العاملين فيها [٥] الامر الذي يهدد بظهور مشكلات اجتماعية خطيرة

---

(١) ثامر عبد العالي كاظم، خصخصة الاقتصاد العراقي من وجهة نظر المنظمات الدولية–دراسة تحليلية استشرافية للمدة ١٩٩٠–٢٠١٥، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد٨، عدد٤،(كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى:٢٠١٨)، ص٦٩.

(٢) سعد حسن علي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢.

(٣) خضير عباس، البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغوطات الخارجية، المجلة السياسية والدولية العدد١٢، (الجامعة المستنصرية: ٢٠٠٩)، ص٢١٩.

(٤) أسماء جاسم محمد، الإصلاح الاقتصادي من منظور اقتصادي إسلامي–العراق حالة دراسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد١٤، عدد٢، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية: ٢٠١٢)، ص٨٧.

(٥) بتول حسن رداد ورحمن حسن علي، انعكاسات سياسة التقشف على الانفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة–العراق حالة دراسية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد ٣٧،(كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠٢٠)، ص١٦٩.

لا يقتصر تأثيرها على العاطلين فقط، بل يمتد الى العاملين ايضاً بسبب ارتفاع نسبة الاعالة، الامر الذي يؤدي في النهاية الى ضعف الانتماء الوطني للدولة وكراهية المجتمع وصولاً الى العنف والإرهاب [١].

الخاتمة :

لقد كان لصندوق النقد الدولي دور كبير فيما يتعلق بتسوية المديونية الخارجية للعراق بعد عام ٢٠٠٣، اذ أوصى صندوق النقد الدولي جميع الدائنين من نادي باريس وخارجه بضرورة تخفيض مديونيتهم تجاه العراق بشكل كبير من اجل مساعدة العراق على الإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الدائنين وبما يضمن استمراره بخدمة ديونه الخارجية، اذ تم وبفضل الاتفاقية التي عقدها العراق مع الصندوق في عام ٢٠٠٤ الغاء (٨٠%) من ديونه الخارجية وإعادة جدولة المتبقي منها، وهو امر لم يكُن بمقدور العراق تحقيقه لولا وجود صندوق النقد الدولي الذي عمل على تسوية الديون الخارجية للعراق بطريقة تضمن منح العراق الوقت الكافي لاستعادة أوضاعه الاقتصادية الطبيعية وتجاوز محنته، وايفائه بجميع التزاماته المالية تجاه دائنيه وكسب ثقتهم، وفي نفس الوقت تضمن عدم ضياع أموال الدائنين التي فقط تم تأجيل موعد سدادها، الا انه وفي نفس الوقت كان على العراق القبول بشروط وبرامج الصندوق كشرط مسبق للتفاوض حول مديونيته الخارجية الامر الذي أدى الى العديد من الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انعكست سلباً على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق .

<u>الاستنتاجات</u>.

من كل ما تقدم يمكننا ان تستنتج الآتي:

١- ان النظام العراقي السابق قد لجأ الى الاقتراض الخارجي نتيجة دخوله في حرب عسكرية مباشرة مع ايران استمرت لثمان سنوات انهكت اقتصاده واستنزفت احتياطه من العملات الأجنبية.

٢-ان النظام العراقي السابق لم يقم بخدمة ديونه الخارجية بسبب الحصار الذي فُرض عليه عقب اجتياحه للكويت في عام ١٩٩٠,

٣- ان الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ قد وجدت نفسها مدينة لعدد كبير من الدائنين المطالبين باستعادة أموالهم بعد ان تم رفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروض على العراق بعد عام ٢٠٠٣,

٤- ان الاقتصاد العراقي الأحادي الجانب لم يكن قادراً على تحمل أعباء كل تلك الديون الكبيرة.

([١]) اقبال هاشم مطشر، قياس وتحليل اثر الانفاق العام في الحد من ظاهرة البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ١٢٣،(كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية: ٢٠٢٠)، ص١٤٧.

٥- ان صندوق النقد الدولي كان له دور كبير في مساعدة العراق في عملية تسوية مديونيته الخارجية من خلال اتفاق الصندوق مع الدائنين على تخفيض تلك المديونية وإعادة جدولة المتبقي منها، شريطة قبول العراق بشروط وبرامج الصندوق وعقد الاتفاقيات معه.

٦- ان العراق لم يكن يملك خيار التعامل مع صندوق النقد الدولي من عدمه بعد ان اصدر مجلس الامر قراراه المرقم (٢٠٠٣/١٤٨٣) والذي الزم بموجه العراق بالتعامل بإيجابية مع صندوق النقد الدولي من اجل تسوية ديونه الخارجية مع دائنيه.

٧- ان تبني العراق لبرامج الصندوق والقبول بشروطه أدى الى العديد من النتائج السلبية التي انعكست سلباً على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب عدم ملائمتها وواقع الدولة العراقية.

المقترحات.

١-على الحكومة العراقية ان تستثمر جهود صندوق النقد الدولي في تخفيض مديونية العراق تجاه دائنيه لتحسين أوضاعها الاقتصادية بعد ان تم تخفيض حجم تلك المديونية بشكل كبير وتأجيل موعد سداد المتبقي منها.

٢-على الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات حقيقية لمكافحة الفساد المالي والإداري المستشري في الدولة والذي اصبح يستنزف موارد الدولة المحلية والموارد التي يتم الحصول عليها على شكل قروض خارجية من صندوق النقد الدولي، الامر الذي يؤدي الى تراكم حجم المديونية الخارجية العراقية دون تحقيق أي استفادة منها.

٣- على الحكومة العراقية اللجوء الى صندوق النقد الدولي وطلب تخفيض المتبقي من ديونها الخارجية على اعتبار ان الشعب العراقي ليس له أي علاقة بتلك القروض التي استخدمها النظام السابق لتمويل حروبه الخارجية لا سيما بعد الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي شهدها الاقتصاد العراقي اثناء الحرب مع العصابات الإرهابية (داعش) في عام ٢٠١٤، والتي استنزفت موارده الاقتصادية، فضلاً عن تراجع اداءه الاقتصادية بسبب جائحة كورونا التي اصابت اقتصاده بحالة ركود.

٤- على الحكومة العراقية بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية في التعامل مع صندوق النقد الدولي لتلافي

الاثار السلبية المترتبة على شروطه وبما يضمن عدم الحاق الضرر بشريحة الفقراء وذوي الدخل المحدود فضلاً عن عدم الزام العراق بشروط يترتب عليها اية اثار سلبية مستقبلاً.

٥- على الحكومة العراقية تعزيز وتعظيم مواردها الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على مورد واحد واللجوء الى الصندوق والقبول بشروطه عند كل ازمة.

قائمة المصادر :

الكتب

١. أبو عبد الملك سعود خلف، القانون الدولي العام، الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، ط١، ٢٠١٤.
٢. بسام يوسف، صندوق النقد الدولي في العراق التعامل مع الاحتلال الأمريكي وتخفيض الديون، والمشروطية، وإعادة الإعمار، تونس، مؤسسة فريدريش ايبرت، ٢٠٢٠.
٣. سؤدد فؤاد الالوسي، الغزو الأمريكي للعراق حقائق وأرقام، عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
٤. عبد الكريم العلوجي، الحقيقية الغائبة، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد للطباعة والنشر، ٢٠١١.
٥. مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، بغداد: دار الضياء للطباعة والنشر، ٢٠١٥.
٦. محلوفي عبد السلام، ازمة المديونية ولجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي، الجزائر: بلا سنة نشر.
٧. مصطفى يوسف كافي، إدارة الاعمال الدولية، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.

الاطاريح

١. بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر(١٩٩٧- ٢٠١٠) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر،٢٠١٣.
٢. قحايرة امال، الوحدة النقدية الاوربية الإشكاليات والاثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،٢٠٠٦.
٣. ودان بو عبدالله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الازمات المالية الدولية – دراسة حالة الازمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلسمان،٢٠١٥.

الرسائل

١. احمد حامد جمعة، تحليل استدامة الدين العام في ظل تقلب الإيرادات النفطية في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٨.

٢. إحميمة خالد، ازمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣.

٣. برباص الطاهر، اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية والدولية في الاقتصاد-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر،٢٠٠٨.

٤. علي مؤيد سعيد، مديونية العراق في ضوء قرارات مجلس الامن ودور البنك المركزي العراقي في ادارتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٢.

٥. علي وجيه علي، الية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة فلسطين، غزة، ٢٠٠٦.

٦. مليحة جبار عبد، جدلية الدور الاقتصادي للدولة واشكالية التنمية الاقتصادية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٩.

المجلات العلمية

١. ابتهال محمد رضا و علي عباس سميران، العولمة والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢، (الجامعة المستنصرية، بغداد: ٢٠٠٩).

٢. احمد سامي مرهون، قرض صندوق النقد الدولي للعراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٢، العدد١٣، (كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار: ٢٠١٧).

٣. أسماء جاسم محمد، الإصلاح الاقتصادي من منظور اقتصادي إسلامي-العراق حالة دراسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد١٤، عدد٢، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية: ٢٠١٢).

٤. اقبال هاشم مطشر، قياس وتحليل اثر الانفاق العام في الحد من ظاهرة البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ١٢٣،(كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية: ٢٠٢٠).

٥. بتول حسن رداد و رحمن حسن علي، انعكاسات سياسة التقشف على الانفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة–العراق حالة دراسية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد ٣٧، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠٢٠).

٦. ثامر عبد العالي كاظم، خصخصة الاقتصاد العراقي من وجهة نظر المنظمات الدولية–دراسة تحليلية استشرافية للمدة ١٩٩٠–٢٠١٥، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد٨، عدد٤،(كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى:٢٠١٨).

٧. خضير عباس، البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغوطات الخارجية، المجلة السياسية والدولية العدد١٢، (الجامعة المستنصرية: ٢٠٠٩).

٨. سعد حسن علي واخرون، تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق، بعد التعديل للفترة ٢٠٠٣–٢٠١٦، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٦١،(بغداد: ٢٠٢٠).

٩. عبد الرسول جابر، كلف التحول الى اقتصاد السوق في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ١٣،عدد ٣،(كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية: ٢٠١١).

١٠. عدنان حسين يونس، دور الدولة الاقتصادي ومهمات اصلاح الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مجلد٨، عدد٤/ انساني، (جامعة كربلاء: ٢٠١٠).

١١. غازي عثمان محمود و جبار احمد عبد الله، دراسة واقع الموازنة العامة في إقليم كوردستان العراق وطرق تطويرها، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مجلد٩، عدد ٣٥،(كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء: ٢٠١٣).

١٢. فالح مطر نغيمش و نسرين مصطو شرفاني، الازمة المالية الراهنة ولجوء العراق الى صندوق النقد الدولي الاثار والبدائل الأخرى، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ، عدد٥٨،(الجامعة المستنصرية: ٢٠١٧).

١٣. فالح مطر نغيمش، الديون السيادية والبغيضة للعراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد٥٨، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء: ٢٠١٨).

١٤. محمد عبد صالح، العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق فترة ما بعد ٢٠٠٣–دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد٢٧، (كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠).

١٥. محمود حسين علي وحسين علي كيطان، الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد١، العدد الخاص بالمؤتمرات، (جامعة واسط: ٢٠١٢).

١٦. منى يونس حسين، اتجاه الانتقال الى اقتصاد السوق في العراق بين الانفتاح والتحول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد٢٦،(بغداد: ٢٠١١).

١٧. نزار ذياب عساف واحمد عباس عبد الله، تجارب الخصخصة في بعض البلدان العربية وإمكانية تطبيقها في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد٢، عدد٤، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار: ٢٠١٠).

١٨. هاشم محمد عبد الله، تحليل بعض الموازنات الحكومية العربية والإقليمية وإمكانية تكيفها للازمات المالية للمدة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد٣، عدد٦، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار: ٢٠١١).

البحوث والدراسات

عماد خليل إبراهيم وشيماء عبد الستار جبر، "دور صندوق النقد الدولي في إدارة الديون العراقية"، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية تحت شعار الابداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الاعمال، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، ٢٨-٢٠١٨/١١/٢٩.

التقارير

١. إعادة اعمار العراق، تقرير المجموعة الدولية لمعالجة الازمات (الشرق الأوسط)، رقم ٣٠ في ٢ أيلول ٢٠٠٤.

٢. ازمة الديون الخارجية والتنمية، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم A/60/139 في ٢٧ تموز ٢٠٠٥.

الصحف

١. بدر غيلان، ديون العراق الكريهة، صحيفة المدى، بغداد، العدد٢١١، ٢٥ أيلول ٢٠٠٤.

٢. فلاح خلف الربيعي، العراق وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، صحيفة المدى، بغداد، العدد٢٠٠٥،٤٣٦.

٣. عبد الرحمن عناد، اختلال المعادلة في علاقة العراق بصندوق النقد والبنك الدوليين، صحيفة المدى، بغداد، العدد ١١٤١، ٢٠٠٨.

المصادر الالكترونية

١. الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي على الشبكة المعلوماتية: www.imf.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٦.

٢. سامي حميد الجميلي واخرون، تطور الدين العام في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨، متاح على الرابط http://ufds.uofallujah.edu.iq/ تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٤/٥.

Sources and references

books

1- Abu Abdul Malik Saud Khalaf, Public International Law, Riyadh: Library of Law and Economics, 1st Edition, 2014.
2- Bassam Youssef, International Monetary Fund in Iraq Dealing with the US Occupation, Debt Reduction, Conditionality, and Reconstruction, Tunisia, Friedrich-Ebert- institution, 2020.
3- Sudad Fouad Al-Alusi, The American Invasion of Iraq, Facts and Figures, Amman, Dar Al Moataz for Publishing and Distribution, 2012.
4- Abdul Karim Al-Aluji, The Hidden Reality, Cairo, Jazirat Al-Ward Library for Printing and Publishing, 2011.
5- Mayeh Shabib Al-Shammari and Hassan Karim Hamza, International Finance, Theoretical Foundations and Analytical Methods, Baghdad: Dar Al-Diaa for Printing and Publishing, 2015.
6- Mahloufi Abdel Salam, the debt crisis and Algeria's resort to the International Monetary Fund, Algeria: No publication year.
7- Mustafa Youssef Kafi, International Business Administration, Amman, Academics for Publishing and Distribution, 2017.

Thesis

1. Ben Kaddour Ali, A standard study of the equilibrium real exchange rate in Algeria (1997-2010), an unpublished doctoral thesis, College of Economics, Commercial and Management Sciences, University of Abi Bakr Belkaid, Algeria, 2013.
2. Qahira Amal, The European Monetary Union, Problems and Effects on the Foreign Indebtedness of Southern Countries, an unpublished PhD thesis,

College of Economics and Management Sciences, University of Algiers, 2006.

3. Wadan Bou Abdallah, The Mechanisms of Monetary Institutions in Preventing and Confronting International Financial Crises - A Case Study of the Global Financial Crisis, unpublished PhD thesis, College of Economics, Management and Commercial Sciences, University of Abu Bakr Belkaid, Tlemcen, 2015.
4. Ahmed Hamid Jumaa, Public Debt Sustainability Analysis in Light of Volatility of Oil Revenues in Iraq for the Period 2005-2015, Unpublished Master's Thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2018.
5. Hemaima Khaled, The European sovereign debt crisis and its implications for the balance of payments of the Maghreb countries - a case study of Algeria during the period 2005-2011, unpublished master's thesis, College of Economics, Commercial and Management Sciences, Mohamed Khider University of Biskra, Algeria, 2013.
6. Barbas Taher, The Impact of the Intervention of Monetary, Financial and International Institutions in the Economy - A Case Study of Algeria, Unpublished Master's Thesis, College of Economics and Management Sciences, University of Biskra, Algeria, 2008.
7. Ali Muayyad Saeed, Iraq's Debt in the through the Security Council Resolutions and the Role of the Central Bank of Iraq in its Management, Unpublished Master's Thesis, College of Law, University of Mosul, 2012.
8. Ali Wajeeh Ali, Dispute Settlement Mechanism in the World Trade Organization, Unpublished Master's Thesis, College of Graduate Studies, University of Palestine, Gaza, 2006.
9. Maliha Jabbar Abd, The Dialectic of the Economic Role of the State and the Problematic of Economic Development in Iraq, Unpublished Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah, 2019.

Scientific Journals

1. Ibtihal Muhammad Reda and Ali Abbas Samiran, Globalization and International Financial and Monetary Institutions, International Policy Journal, No. 12, (Al-Mustansiriya University, Baghdad: 2009).
2. Ahmed Sami Marhoon, International Monetary Fund loan to Iraq, Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Volume 2, Number 13, (College of Law and Political Science, University of Anbar: 2017).

3. Asmaa Jassim Muhammad, Economic Reform from an Islamic Economic Perspective - Iraq a Case Study, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 14, Number 2, (College of Administration and Economics, Al-Qadisiyah University: 2012).
4. Iqbal Hashem Mutashar, Measuring and Analyzing the Impact of Public Expenditure on Reducing the Unemployment Phenomenon in Iraq for the Period 2003-2015, Journal of Administration and Economics, No. 123, (College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University: 2020).
5. Batoul Hassan Raddad and Rahman Hassan Ali, Implications of the austerity policy on public spending to address the public budget deficit - Iraq, a case study, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, No. 37, (College of Administration and Economics, Wasit University, 2020).
6. Thamer Abdul-Aali Kazim, Privatization of the Iraqi economy from the point of view of international organizations - a forward-looking analytical study for the period 1990-2015, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 8, Number 4, (College of Administration and Economics, Al-Muthanna University: 2018).
7. Khudair Abbas, The Ration Card in Iraq between National Needs and foreign Pressures, Political and International Journal, No. 12, (Al-Mustansiriya University: 2009).
8. Saad Hassan Ali and others, Evaluation of economic reform programs in Iraq, after modification for the period 2003-2016, Baghdad Journal of Economic Sciences, Issue 61, (Baghdad: 2020).
9. Abdul Rasoul Jaber, commissioned the transition to a market economy in Iraq, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 13, Number 3, (College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah: 2011).
10. Adnan Hussein Younis, The State’s Economic Role and Tasks of Reforming the Iraqi Economy, Karbala University Scientific Journal, Volume 8, No. 4 / Humanitarian, (Karbala University: 2010).
11. Ghazi Othman Mahmoud and Jabbar Ahmad Abdullah, Study of the Reality of the General Budget in the Kurdistan Region of Iraq and Methods of Developing it, The Iraqi Journal of Administrative Sciences, Volume 9, Number 35, (College of Administration and Economics, University of Karbala: 2013.

12. Faleh Matar Nghemesh and Nasreen Mastou Sharfani, The current financial crisis and Iraq's resort to the International Monetary Fund, effects and other alternatives, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Volume 14, Number 58, (Al-Mustansiriya University: 2017).
13. Faleh Matar Naghmesh, The Sovereign and Abominable Debt of Iraq, The Iraqi Journal of Economic Sciences, No. 58, (College of Administration and Economics, University of Karbala: 2018).
14. Muhammad Abdul Saleh, Economic Obstacles Facing Development Work in Iraq in the Post-2003 Period - An Analytical Study, Iraqi Journal of Economic Sciences, No. 27, (College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, 2010).
15. Mahmoud Hussein Ali and Hussein Ali Kaitan, Economic Reform and Economic Development in Selected Arab Countries, Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 1, Conference Issue, (Wasit University: 2012).
16. Mona Younis Hussein, The trend of moving to a market economy in Iraq between openness and transformation, Journal of Baghdad College of Economic Sciences, No. 26, (Baghdad: 2011).
17. Nizar Diab Assaf and Ahmed Abbas Abdullah, Privatization Experiences in Some Arab Countries and the Possibility of Its Application in the Iraqi Economy, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 2, Number 4, (College of Administration and Economics, University of Anbar: 2010).
18. Hashem Muhammad Abdullah, Analysis of some Arab and regional government budgets and the possibility of their adaptation to financial crises for the period 2007-2009, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 3, Number 6, (College of Administration and Economics, University of Anbar: 2011).

Research and Studies

Emad Khalil Ibrahim and Shaima Abdel Sattar Jabr, “The Role of the International Monetary Fund in Managing Iraqi Debt”, Proceedings of the Fourth Specialized Scientific Conference of the Administrative Technical College under the slogan of Administrative Creativity to Achieve the Future Vision of Business Organizations, Central Technical University, Baghdad, 28-29/11/2018.

Reports

1. Reconstructing Iraq, Report of the International Crisis Group (Middle East), No. 30 of September 2, 2004.
2. The foreign Debt Crisis and Development, Report of the Secretary-General of the United Nations No. A/60/139 of 27 July 2005.

newspapers

1. Badr Ghaylan, Iraq's Unpleasant Debt, Al-Mada Newspaper, Baghdad, Issue 211, September 25, 2004.
2. Falah Khalaf Al-Rubaie, Iraq and Structural Stabilization and Adjustment Programs, Al-Mada Newspaper, Baghdad, Issue 436, 2005.
3. Abdul Rahman Inad, The imbalance of the equation in Iraq’s relationship with the International Monetary Fund and the World Bank, Al-Mada newspaper, Baghdad, No. 1141, 2008.

Network

1. The official website of the International Monetary Fund on the information network: www.imf.org Date of Visited 6/12/2020.
2. Sami Hamid Al-Jumaili and others, The Evolution of Public Debt in Iraq for the Period 2004-2018, available at http://ufds.uofallujah.edu.iq/ Visited date 5/4/2021.